تحدث عن حق الفلسطيني في العمل والضمان الاجتماعي

حرب: لا إشكال بالتعويض والاستشفاء من حوادث العمل

رأى وزير العمل بطرس حرب «عدم جواز إسقاط مسؤولية المجتمع الدولي عن قضية اللاجئين الفلسطينيين»، وكذلك «عدم استثناء اللاجئ الفلسطيني من «إجازة العمل» حماية لصفته القانونية الشخصية»، معتبراً أن على الدولة» أن تسير في الأمرين – الحقوق المدنية للفلسطينيين وتطبيق قرار السلاح الفلسطيني خارج المخيمات– «لكن هذا لا يعني انه إذا لم ينفذ القرار في موضوع السلاح يجب معاقبة الشعب الفلسطيني المدني... لا يجوز ربط حق الانسان الفلسطيني بأي شرط آخر».

كلام الوزير حرب جاء في مؤتمر صحافي عقده في الوزارة تناول فيه مسألة «حق العمل والضمان الإجتماعي للاجئين الفلسطينيين في لبنان»، واشار الى اعطاء اللاجئ الفلسطيني حق العمل في ٧٠ مهنة، ورأى ضرورة عدم استثنائه من «إجازة العمل» حماية لصفته القانونية الشخصية، وإعفائه من رسم الإجازة، وقال «لا إشكال في التعويض والإستشفاء من حوادث العمل».

وحدد اربعة مبادئ اساسية يجب اعتمادها في مقاربة حقوق اللاجئين الفلسطينيين: – اولا وضع حد للتداول بمصطلح «الحقوق المدنية» للاجئين الفلسطينيين لما في هذا المصطلح من منزلق سياسي مرتبط بمفهوم «المواطنة»، التي هي حق للبنانيين فقط، والالتزام بما ورد في البيان الوزاري حول «الحقوق الإنسانية الإجتماعية». – ثانيا لضرورة الشروع في العمل على تحسين الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية للاجئين الفلسطينيين، إنما ضمن ضوابط الدستور اللبناني وقرارات الشرعية الدولية والعربية الرافضة لأي شكل من أشكال التوطين شرط ألا تدفعنا العاطفة إلى حل المجتمع الدولي من مسؤولياته في توفير الموارد اللازمة لتحسين هذه الأوضاع من خلال «الأونروا». – ثالثا تكريس قاعدة تلازم «الحقوق» و«الواجبات» في علاقة لبنان الدولة باللاجئين الفلسطينيين، والعكس أيضاً. – رابعا بلورة خطة ديبلوماسية تقي لبنان مخاطر طرح

● حرب خلال مؤتمره الصحافي (دالاتي ونهرا)

«التوطين» الذي يصرّ العدو الإسرائيلي عليه، ولبنان أمام سانحة إستثنائية بعضويته غير الدائمة في مجلس الأمن حتى العام ٢٠١٢. وقال إن هذه المبادئ الأربعة الأساسية تشكل منطلقاً سليماً لأي عمل تشريعي يتعلق بتحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين.

وقال حرب «أما في ما يتعلق بحق العمل، فيهمني أن أوضح بداية أن اللاجئين الفلسطينيين يتمتعون، وبموجب القرار رقم ١٠/١ الذي وقعته شخصياً بتاريخ ٣ شباط ٢٠١٠، بحق العمل في أكثر من ٧٠ مهنة. أما إذا كان المقصود منحهم حق العمل في المهن الحرة، فالكل يعلم أن ذلك يتعلق بموافقة نقابات المهن الحرة ذاتها، وقد تعوّدنا في لبنان على عدم تجاوز رأي هذه النّقابات، ما يستدعي إطلاق حوار معها حول هذه المطالب. أما بالنسبة إلى إقتراحات القوانين المعجلة المكررة التي تقدم بها بعض النواب، ومن دون الدخول في التفاصيل والملاحظات التي سأدلي بها في اللجان النيابية المشتركة، فإنني أرى ما يأتي:

– عدم إستثناء اللاجئ الفلسطيني من «إجازة العمل» حماية لصفته القانونية الشخصية، أي هويته الفلسطينية الوطنية، فهو «فلسطيني» و«لاجئ» في الوقت عينه، ولا يجوز التعاطي معه كلاجئ فقط. وفي عدم الإستثناء هذا تأكيد على هويته ووضعه القانوني وعلى حقّه بالعودة، وإجازة العمل تحمي حقوقه كلاجئ بإلزام صاحب العمل بتنظيم عقد عمل، والتصريح عنه للضمان الإجتماعي ودفع الإشتراكات، وإجراء عقد تأمين إلزامي للعناية الإستشفائية وطوارئ العمل. فإلغاء الإجازة يلحق الضرر به أكثر مما يفيده.

– إلا أنه في المقابل لا ترى الوزارة مانعاً من إعفاء اللاجئ العامل الفلسطيني من رسم الإجازة، شرط أن تنحصر الإفادة من الإعفاء في اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في قيود مديرية الشؤون السياسية – مصلحة اللاجئين الفلسطينيين في وزارة الداخلية والبلديات وفقاً للأصول، والوزارة تقترح إستبدال البطاقات المعتمدة ببطاقات ممغنطة غير قابلة للتزوير،

– أما في ما يتعلق بإمكان إفادة اللاجئين الفلسطينيين من تقديمات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، فإني أرى عدم جواز إسقاط مسؤولية المجتمع الدولي عن قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال الإبقاء على مسؤولية «الأونروا» في تأمين إستشفائهم، وبالتالي العمل على توفير التقديمات الصحية لهم في إطار اتفاق يلزم المنظمة من دفع المساعدات الصحيّة المقررة للاجئين الفلسطينيين، فلا يؤدي موقفنا إلى إعفاء المجتمع الدولي من التزامات تعهد بها، وذلك بالنظر الى انعكاسات ذلك على مبدأ مسؤولية المجتمع الدولي في حل قضية هذا الشعب. فإمكانية تنظيم إفادة العمال اللاجئين الفلسطينيين من الضمان الصحي واجبة ومتوافرة، إنما بضوابط محددة المعالم، وفي مقدمها الإبقاء على مساهمة مالية لـ«أونروا». ويبقى أن لا إشكال في التعويض والإستشفاء في حوادث العمل، ولا حاجة في نظرنا الى نص يفيد العامل اللاجئ الفلسطيني من حق المداعاة أمام مجلس العمل التحكيمي. فالنصوص النافذة تسمح بذلك».

وردا على سؤال قال حرب «الدولة اللبنانية غير مستعدة لأن تساهم في عملية إعفاء المجتمع الدولي من موجباته الانسانية والمالية حيال الشعب الفلسطيني اللاجئ في لبنان، وكل تدبير لإعفاء المجتمع الدولي و«الأنروا» من هذه المسؤولية هو خيانة للقضية الفلسطينية، ولا اعتقد ان هناك في لبنان مَن لديه هذه الرغبة، معنى ذلك انه إذا أقرّ أي تشريع في لبنان سيأخذ في الإعتبار ان على «الأنروا» والمنظمات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين الفلسطينيين ان تقوم بواجباتها، وهذا يخفف من الأعباء التي ستترتب على الخزينة اللبنانية».

استنكر طرد العدو نواباً من القدس

قباني: التعايش والسلام مع إسرائيل مستحيلان

أكد مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني، أن «السلام مع إسرائيل وهم، وأن التعايش معها مستحيل، لأنها محتلة لأرض فلسطين العربية، وأن المنطقة ستبقى تعيش في فوضى وحروب ما دام الشعب الفلسطيني خارج أرضه، ومحروما من حقه في إقامة دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف».

ولفت في تصريح أمس، الى أن «القرار الصهيوني القاضي بطرد أربعة نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني من مدينتهم ومنازلهم في القدس هو حلقة من حلقات العنصرية الصهيونية المتمادية في احتلال الأرض، وطرد الشعب الفلسطيني وتهجيره من أرضه، وتغيير التاريخ والجغرافيا».

وشدد على أن «ما قام به العدو الصهيوني في حق نواب القدس هو اعتداء صارخ على القانون الدولي، وهو رسالة الى مجلس الأمن والأمم المتحدة، تفيد بأن إسرائيل هي كيان محتل وغاصب، وخارج عن كل القيم والأعراف، ومنتهك لحق الإنسان في الحياة على أرضه وفي وطنه».

ودعا الحكومة اللبنانية والمجلس النيابي إلى «احتضان الحقوق المدنية للشعب الفلسطيني المقيم موقتا على الأراضي اللبنانية، ومساعدته على الخروج من حياة البؤس والحرمان الذي تعيشه المخيمات الفلسطينية، والى إقرار الحقوق المعيشية والاجتماعية وحق تملك المسكن والميراث الشرعي، واستصدار التشريعات القانونية من أجل تنظيم هذه الحقوق بعيدا عن التجاذبات والمصالح السياسية، لأن الشعب الفلسطيني في لبنان هو أمانة الى أن يعود إلى أرضه ووطنه في فلسطين».

لإجماع حول حقوق الفلسطينيين من دون مزايدات

فرعون: اللجنة الوزارية تعمل لإنجاز قانون النفط

أكد وزير الدولة ميشال فرعون، أن «هناك إمكانية وضرورة لأن تتخذ الخطوات بالإجماع وبوعي بشأن موضوع إعطاء الحقوق المدنية للفلسطينيين، وأن لا حاجة الى المزايدات، خصوصا وأن البعض يصور المسيحيين وكأنهم ضد هذا الموضوع، وهذا الأمر ليس صحيحا»، موضحا أن «مسألة تحسين الأوضاع الحياتية للاجئين الفلسطينيين طرحت على طاولة الحوار إلى جانب مسألة السلاح، كما طرحت في مجلس الوزراء وحصل إجماع عليها من الكل، خصوصا مع بداية تطبيق قرار إعادة إعمار مخيم نهر البارد».

وشدد في حديث الى إذاعة «صوت لبنان» أمس، على «ضرورة الابتعاد عن المزايدات أو الإيحاء بأن المسيحيين ضد اتخاذ قرارات وخطوات بهذا الشأن، في حين أن هذا الأمر غير صحيح، وأنه يجب أن تتخذ هذه الخطوات تدريجيا في أجواء إجماع وارتياح، نظرا الى حساسية هذه المسألة لدى الرأي العام، ولأن أي طرح آخر سيكون غير سليم، وهو يحمل أهدافا مشبوهة لا تصب في المصلحة الوطنية»، مؤكدا أن «لا أحد يقبل بالتوطين».

ولفت إلى «بعض التفاصيل في دراسة هذا الموضوع، وضرورة إشراك «الاونروا» في تحمل هذه المسؤولية، والى واجبات تقع على المجتمعين العربي والدولي في هذا المجال»، مذكرا بأن «المكان المناسب لاتخاذ هذه القرارات هو مجلس الوزراء، نظرا الى تشابك الإدارات المعنية بالمعطيات، ولأن مجلس الوزراء هو المكان المناسب للنقاش واتخاذ القرار»، معتبرا ان هناك «إجماعا على تحسين الأوضاع الحياتية ورفض التوطين».

وذكر بأن «هناك تشابكا لعدد كبير من الوزارات في ملف الثروة النفطية، وأن الضرورة تقتضي التزام مبدأ فصل السلطات والتعاون في ما بينها»، مؤكدا «لا يوجد سباق بين مجلس الوزراء ومجلس النواب تجاه هذا الموضوع، بل ان هناك لجنة وزارية تعمل على انجاز القانون، وأي اقتراح قانون يجب أن يرسل الى الحكومة من أجل درسه وإعطاء الملاحظات عليه قبل متابعة مناقشته في مجلس النواب، خصوصا وأن الجميع يقدرون أهمية الإسراع في بت هذا الملف».

وأشار الى أن «ملف التعيينات الإدارية سيطرح في مجلس الوزراء الأسبوع المقبل، وأن الحقوق المدنية للفلسطينيين سيتم البحث فيها أيضا الاثنين المقبل»، مستغربا «كيف أن البعض يطرح الموضوع من ناحية استفزازية، في حين يجب بحثه برويّة».

وقال: «الحكومة كلفت وزير التربية حسن منيمنة القيام بمفاوضات مع المعلمين على أساس درس الموضوع بطريقة منطقية وموضوعية، دون أخذ مصالح الناس والطلاب رهينة خلال المفاوضات، من خلال التهديد بمقاطعة التصحيح، نظرا الى أهمية مصلحة الشباب ومستقبلهم»، مؤكدا «الثقة بالوزير منيمنة الحريص على مصلحة التلامذة والأساتذة، والذي يتابع هذه المسألة بدقة، على أمل حل هذا الموضوع، وقد سمعنا طروحات منطقية في هذا الخصوص، على أن يتم تطبيق قسم منها اليوم ويستكمل تطبيقها لاحقا».

ناشدوا الدولة إعطاء الفلسطينيين حقوقهم الإنسانية

خطباء الجمعة: عليهم الالتزام بالقوانين وضبط أمن المخيمات

ناشد خطباء صلاة الجمعة أمس، الدولة «العمل على إعطاء الحقوق المدنية للفلسطينيين المقيمين في لبنان»، وطالبوا الفلسطينيين «الإلتزام بالقوانين والأنظمة المرعية وضبط أمن المخيمات وإجراء المصالحات لتشجيع اللبنانيين والأشقاء العرب والمسلمين على مساندة ودعم قضية العودة وإقامة الدولة».

الميس

طالب مفتي زحلة والبقاع الشيخ خليل الميس بـ«إنصاف الفلسطينيين المقيمين على الأراضي اللبنانية وتأمين الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية لهم والتعامل معهم بأخوة باعتبارهم ضيوفاً على الشعب اللبناني لحين عودتهم إلى أرضهم التي أخرجوا منها بدون وجه حق».

وناشد المعنيين بالشأن العام الإسراع بـ«معالجة هذا الملف المتحرك»، داعياً الفلسطينيين المقيمين على الأراضي اللبنانية الى «الالتزام بالقوانين والأنظمة المرعية لإجراء وضبط الأمن في المخيمات وإجراء المصالحات لتشجيع اللبنانيين والأشقاء العرب والمسلمين على مساندة ودعم قضية العودة وإقامة الدولة».

عريمط

ووصف المدير العام للعلاقات العامة والإعلام في دار الفتوى الشيخ خلدون عريمط القضية الفلسطينية بأنها «جوهر الصراع في المنطقة وستبقى مشتعلة وملتهبة ككرة النار ما دامت القدس أسيرة وما دامت فلسطين محاصرة بأهلها وبتاريخ وبوجودها».

وقال: «إن صراعنا مع العدو الصهيوني هو صراع أجيال لن ينتهي إلا بتحرير فلسطين كل فلسطين فهي أرض عربية لمسلميها ومسيحييها ولبعض اليهود العرب المقيمين فيها واننا نناشد الدولة اللبنانية ومؤسساتها ذات الصلة العمل على إنصاف الفلسطينيين في لبنان ورفع الظلم والغبن اللاحقة بهم كي لا تتحول المخيمات الفلسطينية إلى بؤر أمنية نتيجة الحرمان والبطالة وضيق سبل العيش».

قبلان

وقال نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان: «لقد كثر الفساد في عالمنا ولم يستقر الإنسان على قرار، فعالمنا مخترق بالمنكرات والفساد وعلينا أن نتصدى بكل جهدنا لكل منكر وظلم واعتداء».

ودعا قبلان العراقيين إلى «عدم الاختلاف على رئاسة الحكومة فنعود الى الإمام علي الذي كان صمام أمان للعالم فكان يسهر على حل قضايا ومشكلات الناس، وعلى العراقيين إن يتبعوا الإمام علي ويتشاوروا ويتعاونوا لحل كل الإشكالات ليكونوا من أهل الخير ويحاربوا الشر ويتقوا الله ويتواضعوا ويتنازلوا لبعضهم البعض ويضعوا الإمام علي نصب أعينهم فيكونوا مع الله ليكون الله معهم ويتعاونوا على البر والتقوى».

فضل الله

وأوضح السيد علي فضل الله نيابة عن العلامة المرجع السيد محمد حسين فضل الله: «نحن في الوقت الذي نريد للانسجام السياسي أن يفرض نفسه داخل مجلس الوزراء لينتج مزيداً من الخطط الاستراتيجية، كما في خطة معالجة وضع الكهرباء نريد للحكومة أن تقوم بواجباتها حيال القضايا المعيشية الملحة والمطالب العادلة المحقة لأنه لا يكفي أن يكون لبنان بلداً عامراً بالسياحة ومفتوحاً للقادمين من الخارج بل لا بد أن يكون عامراً بأبنائه وساحة مفتوحة لهم لكي يعيشوا بحرية وكرامة بعيداً عن كل ما يفسد واقعهم اقتصادياً وسياسياً وأمنياً».

ودعا إلى «التعامل بجدية وإيجابية من قبل الحكومة مع البلديات وفقاً للأصول، والوزارة تقترح إستبدال البطاقات المعتمدة ببطاقات ممغنطة غير قابلة للتزوير،

– أما في ما يتعلق بإمكان إفادة اللاجئين الفلسطينيين من تقديمات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، فإني أرى عدم جواز إسقاط مسؤولية المجتمع الدولي عن قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال الإبقاء على مسؤولية «الأونروا» في تأمين إستشفائهم، وبالتالي العمل على توفير التقديمات الصحية لهم في إطار اتفاق يلزم المنظمة من دفع المساعدات الصحيّة المقررة للاجئين الفلسطينيين، فلا يؤدي موقفنا إلى إعفاء المجتمع الدولي من التزامات تعهد بها، وذلك بالنظر الى انعكاسات ذلك على مبدأ مسؤولية المجتمع الدولي في حل قضية هذا الشعب. فإمكانية تنظيم إفادة العمال اللاجئين الفلسطينيين من الضمان الصحي واجبة ومتوافرة، إنما بضوابط محددة المعالم، وفي مقدمها الإبقاء على مساهمة مالية لـ«أونروا». ويبقى أن لا إشكال في التعويض والإستشفاء في حوادث العمل، ولا حاجة في نظرنا الى نص يفيد العامل اللاجئ الفلسطيني من حق المداعاة أمام مجلس العمل التحكيمي. فالنصوص النافذة تسمح بذلك».

وردا على سؤال قال حرب «الدولة اللبنانية غير مستعدة لأن تساهم في عملية إعفاء المجتمع الدولي من موجباته الانسانية والمالية حيال الشعب الفلسطيني اللاجئ في لبنان، وكل تدبير لإعفاء المجتمع الدولي و«الأنروا» من هذه المسؤولية هو خيانة للقضية الفلسطينية، ولا اعتقد ان هناك في لبنان مَن لديه هذه الرغبة، معنى ذلك انه إذا أقرّ أي تشريع في لبنان سيأخذ في الإعتبار ان على «الأنروا» والمنظمات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين الفلسطينيين ان تقوم بواجباتها، وهذا يخفف من الأعباء التي ستترتب على الخزينة اللبنانية».

نديم الجميل يزور عودة: لمنح الفلسطينيين الحد الأدنى من الحقوق

رأى عضو كتلة «الكتائب» النائب نديم الجميل في طرح الملف الفلسطيني دليلا على «غباء سياسي»، رافضا «اعطاء الفلسطينيين حقوقا مدنية». ودعا الى منحهم «الحد الأدنى من الحقوق»، مؤكدا انه «يجب أن نجد حل مع الأمم المتحدة والبلدان العربية لا يكون على حساب لبنان».

وقال بعد لقائه امس، متروبوليت بيروت وتوابعها للروم الارثوذكس المطران الياس عودة : «شيء أساسي أن نرسخ إيماننا بلبنان ونرسخ أيماننا بسيادتنا واستقلالنا ونؤكد الثوابت التي أدت الى النهضة عام ٢٠٠٥ ونستمر في هذا الإتجاه».

وراى «اننا تعاطينا مع هذا الملف الفلسطيني بكثير من السرعة وعدم الوعي وهو في حاجة الى الكثير من الدقة والنقاشات، لأننا كلنا نعلم كم هو حساس ولا يستطيع لبنان وحده تحمل هذا الموضوع». واكد انه «يجب أن نجد حلا مع الأمم المتحدة والبلدان العربية لا يكون على حساب لبنان».

وشدّد في حديث الى موقع «النشرة» الالكتروني امس، على أن «وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مختلف تماما عن وضع أي أجنبي آخر متواجد على الاراضي اللبنانية وبالتالي يجب التعاطي معهم بطريقة خاصة.»

وطالب الدولة بـ«تأمين الحد الادنى من الحقوق لا اكثر كالتعليم، الاستشفاء والعيش في مكان لائق»، مشددا على «رفض اعطاء الفلسطينيين حقوقا مدنية كحرية التعبير أو خلق مؤسسات خاصة بهم».

واذ دعا المجتمعين العربي والدولي الى «تحمل مسؤولياتهما بهذا الملف، متسائلاً «لماذا يتحمّل لبنان وحده كل أعباء القضية الفلسطينية»، حذر من أنّ «حق التملك يعني بطريقة غير مباشرة توطينا غير مباشر للفلسطينيين»، ورفض اعطاء هم هذا الحق لأنّه يساعد في تجذرهم في الأرض اللبنانية، منبّهاً إلى انّ «مشروع التوطين أخطر المشاريع المحدقة بنا ونحن سنكون الأوائل في مواجهته».

وعن طرح رئيس «اللقاء الديموقراطي» النائب وليد جنبلاط للملف وفي هذا التوقيت بالذات، رأى أنّ «طرح الملف الفلسطيني بهذه الطريقة دليل على «غباء سياسي»، موضحاً أنّ «هذا المشروع بحاجة للبحث بهدوء وروية وكل ما عدا ذلك مرفوض».

واذ نفى «نفيا قاطعا ما أشيع عن خلافات مع رئيس حزب «الكتائب» أمين الجميل»، أكّد أنّه «ذهب الى نيويورك حاملا راية «الكتائب» وبتنسيق تام مع الحزب والرئيس الجميل»، واصفا العلاقة معه بـ«الممتازة».

وعمّا قاله للأميركيين وقالوه له، قال: «ذهبنا نرفع الصوت لنقول إن «ثورة الارز» لا تزال حية وان في لبنان من لا يزال يرفض العودة الى الحضن السوري بالرغم من أن فريقا انقلب على قناعاته وذهب يطالب بعلاقة اخوية مع السوريين». وشدد على أنّ «العلاقة المطلوبة مع سوريا هي علاقة من الند للند ومن بلد لبلد».

وأشار الى أنّه سمع من الأميركيين «دعما كاملا للحرية والسيادة اللبنانية وعتبا على عدم تمكن الدولة اللبنانية من فرض تطبيق القرارات الدولية».

«إما تنتصر الدولة وإلا فالخطر داهم»

«الأحرار»: الوحدة الوطنية مستهدفة

شدد حزب «الوطنيين الأحرار» على ان «الوطن على مفترق فإما تنتصر الدولة بشعبها الواحد وأرضها بحدودها المعترف بها دوليا وإلا فالخطر داهم والدولة في مهب الريح»، معتبراً ان «الوحدة الوطنية مستهدفة وسط أجواء إقليمية ضاغطة وفي ظل تصاعد الحركات الإرهابية».

ودعا في بيان بعد اجتماع مجلسه الأعلى برئاسة رئيسه النائب دوري شمعون أمس، إلى «عدم إتاحة الفرصة أمام الطروح الإشكالية لتحويل الانتباه عن المسألة المركزية وهي مرجعية الدولة كمرادف لوجودها من خلال حكم القانون ومبدأ المساواة وحصرية السلاح والقرار»، لافتا الى ان «هناك نهجاً يقضي بتوزيع الأدوار في خدمة بقاء السلاح غير الشرعي، واستطراداً الدويلة المستقوية به على أساس اعتبارات داخلية عنوانها حفظ مواقع أصحابه والدائرين في فلكهم وإقليمية، تقرأ تقاطع مصالح بين طرفي المحور الإقليمي، بغلاف الممانعة ودولية تذهب إلى حد الانخراط في مواجهة المجتمع الدولي، على خلفية الملف النووي الإيراني وما يسمونه الاستكبار المعولم».

واشار الى ان «هناك خطاباً يتعاطى مع المقاومة كمفهوم مجرد بعيداً من مكوناتها وعقائدها وغاياتها وممارساتها وهناك شعارات بقالب يراد له أن يصبح شعاراً ورمزاً مخدراً وفي مقدمها ثلاثية الشعب والجيش والمقاومة، وهناك تنظيرات ترفد أدبيات أصحاب السلاح بمقاصد ومهام تجعل من سلاحهم ضماناً يتعدى هدف التحرير المعلن إلى القيام بدور يعود إلى الدولة وحدها، كما ان هناك من يتبرع بالنطق باسم الشعب مدعيا عدم قلقه من السلاح وهو لم يرد أن يفهم رسالة الناخبين الذين رفضوه يوم التباهي بتحويل الانتخابات النيابية الأخيرة استفتاء عليه ولم يعترف بها».

واكد ان «الوطن على مفترق فإما تنتصر الدولة بشعبها الواحد وأرضها بحدودها المعترف بها دوليا وسلطتها الحرة السيدة المنبثقة من إرادة أبنائها المعبر عنها ديموقراطيا، وبعيدا من كل الضغوط ويكون لها دستور واحد وقانون واحد وجيش واحد ومؤسسات واحدة موحدة وتلتزم مواثيق جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة وشرائعهما، وإلا فالخطر داهم والدولة في مهب الريح وإما يتم تكريس الأمر الواقع وعندها لا ينفع الكلام الشاعري عن الدولة القوية والعيش المشترك ولا مقولات إلغاء الطائفية السياسية والإنماء المتوازن ولا الخلاف على التعيينات أو التنافس على إدارة ملفات ثروات مفترضة».

ورفض التعاطي مع المناشير الموزعة في شرق صيدا بـ«استخفاف رغم اقتناعنا بأنها عمل أقلية متطرفة وانها مرفوضة رفضاً قاطعاً من أكثرية المسلمين الساحقة المتعلقين بالعيش الواحد الذي هو إلى الحرية مبرر وجود لبنان وفي أساس دعوته ورسالته».

واعتبر متفجرة المنطقة الصناعية في زحلة «مؤشراً مثيراً للقلق إذ ان توقيتها عشية زيارة البطريرك الماروني الكاردينال نصرالله بطرس صفير عروس البقاع يحمل بحد ذاته على الاعتقاد وجود ترابط بينهما. وفي كلا الحالتين الوحدة الوطنية مستهدفة وسط أجواء إقليمية ضاغطة وفي ظل تصاعد الحركات الإرهابية». وكرر دعوته إلى «تغليب العقل وروح المسؤولية والمصلحة العامة في ما خص حقوق الأساتذة والابتعاد عن التصلب في المواقف خصوصا أن الفارق الذي تتم المفاوضة عليه لم يعد شاسعاً ويجب أن يكون موضع تسوية وقبولاً من الطرفين».

زهرا: مسامير جحا لن تنضب لتبرير استمرار المشروع الإقليمي المسلح في لبنان

رأى عضو كتلة «القوات اللبنانية» النائب أنطوان زهرا أن «مسامير جحا لن تنضب لتبرير استمرار المشروع الإقليمي المسلح في لبنان خارج إطار الشرعية اللبنانية»، مؤكداً أن «لا حصص لأحد بالموارد النفطية إذا وجدت، هي ملك الشعب اللبناني، وملك الدولة بأجهزتها القائمة من أجل رفاهية الشعب».

وقال في حديث إلى إذاعة «صوت لبنان» أمس: «قيل لنا فجأة، إن المنطقة الجغرافية للقنوات النفطية، هي منطقة مشتركة على الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة إسرائيل وأنه من الضروري جداً المبادرة إلى حماية هذه الثروة والحصول عليها».

واعتبر أن الطرح بهذا الشكل «وضع اللبنانيون أمام أمر واقع أنه يجب إقرار القانون الآن، والبدء بالعمل وترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل وسوريا، ومن ثم نتكلم في ما بعد عن الحدود البرية»، مؤكداً أن «لبنان دولة جمهورية ديموقراطية برلمانية، فلا أحد يتعب نفسه كثيراً، هذه الدولة يوجد فيها وزارة مال ووزارة نفط وفيها اختصاصات، يعني انه ليس هناك من ضياع في موضوع من يدير هذا الملف».

وأوضح أنه «بعد إصدار القانون في مجلس الوزراء، يُعرض على مجلس النواب». وقال: «أما من الناحية التقنية، فوزارة الطاقة هي المسؤولة، فيما تذهب الأموال إلى وزارة المال كأي مداخيل للدولة».

وأكد في حديث إلى موقع ١٤ آذار الإلكتروني، «حق لبنان في منع أي محاولة سلب من قبل أي كان لثرواته الطبيعية وفي الحفاظ عليها في آن معاً»، مشدداً على أن «هذا الحق يعود لكل لبنان لا لجزء منه».

وقال: «بعدما أضيفت إلى السجال ذريعة جديدة عنوانها اليوم الثروات النفطية الدفينة في البحر، فإنه يتبين لنا مرة جديدة أن مسامير جحا لن تنضب لتبرير استمرار المشروع الإقليمي المسلح في لبنان خارج إطار الشرعية اللبنانية.

وذكر «بأننا ارتضينا لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية تقوم على المؤسسات الدستورية، بعيداً عن المحاصصة والمنافع التي تعطى لفريق من دون سواه. من هنا، فإن أي ثروة ستكون لكل لبنان والحكومة اللبنانية هي القيّمة عليها بمراقبة كل اللبنانيين ولمصلحتهم جميعاً». وشدد على «ضرورة ألا تتلهى الأطراف السياسية بخلق مواضيع جديدة غايتها الإلهاء السياسي».

ولفت إلى «أننا بدأنا ندخل العد العكسي لإنجازات سبق أن تعهدنا بتحقيقها»، معتبراً أن «أي إلهاء للبنانيين بمواضيع جانبية يحمل في طياته رسالة سلبية مفادها أن السياسيين اللبنانيين، ومن الأطراف كافة، ليسوا على قدر المسؤولية أو الالتزامات التي قطعوها أمام الشعب اللبناني».

وتساءل عن «مسؤولية الحكومة اللبنانية في ضبط الأمن ومعاقبة كل من يعبث بأمن الناس»، مشيراً إلى أن «هؤلاء لا يعيشون في جزر مستقلة لندعهم وشأنهم، فهم في حقيقة الأمر يروعون المواطنين ويضربون الاستقرار الأمني، حيث يُكدس السلاح المتوسط والخفيف في الأحياء السكنية ويستخدم في هذه التفجيرات».

وأعرب عن «تقديره للجهود التي تبذلها القوى العسكرية والأمنية»، مؤكداً «حق اللبنانيين جميعاً في معرفة من تم توقيفه والأسلحة المصادرة».

مسيرة أمام البرلمان غداً لدعم الحقوق الفلسطينية

قررت مسيرة الحقوق المدنية والإجتماعية والإقتصادية أن تبدأ بمسيرة تحمل شعار «بدنا نعيش بكرامة لنعود» دعماً لحقوق اللاجئين الفلسطينيين يوم الأحد الواقع في ٢٧ حزيران، عند الساعة التاسعة صباحا وتنتهي الساعة السادسة مساء أمام مبنى البرلمان، على أن تتوقف في بعض المدن والبلدات لإلقاء الكلمات وحشد الجماهير.

وهاب: السياسة الحالية تحول المخيمات بؤراً إرهابية

رأى رئيس تيار «التوحيد» وئام وهاب أن «محاولة تصوير الفلسطيني وكأنه فوق القانون أو قاطع طريق أو إرهابي أمر عنصري يؤدي إلى توتير الأجواء وليس إلى تهدئتها، وأن هذه السياسة المتبعة مع الفلسطينيين هي التي تحول المخيمات بؤراً إرهابية».

وأشار بعد استقباله المسؤول عن «الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة» في لبنان رامز مصطفى (أبو عماد) أمس، الى أن «هذا الأمر يحتاج الى معالجة هادئة، لأن الفلسطيني تحت القانون وليس فوقه، وهو يخضع للقوانين اللبنانية»، مشدداً على أنه «إذا وافق الفلسطينيون على التوطين فإنهم يفقدون مبرر وجودهم، وأننا ضد التوطين بكل أشكاله ووجوهه، ومع عودة الفلسطيني إلى فلسطين، وضد أن يبقى أي منهم في أي مكان من العالم، من دون أن يعود إلى بلاده، وأن لبنان لا يتحمل التوطين سياسياً وأخلاقياً واقتصادياً، ولا مذهبياً وطائفياً».

وتمنى على «رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري صياغة مخرج ما لهذا النقاش، من خلال صلاته مع كل الأطراف، لأن التصعيد لا مبرر له، لا سيما وأن الجميع منفتحون على النقاش والحوار».

«اللبنانيون الجدد»: وحدة صيدا مزقت مناشير الفتنة

رأى حزب «اللبنانيون الجدد»، أن «مناشير الفتنة في صيدا ما هي إلا محاولة بائسة تهدف الى زعزعة أمن واستقرار صيدا وكل لبنان»، معتبرا أن «وحدة أبناء صيدا من مسلمين ومسيحيين كانت أقوى من أي فتنة، وأن هذه المناشير تمزقت من خلال وحدة أهلها وتآخيهم».

ولفت في بيان أمس، الى أن «مدينة صيدا كانت وما تزال تشكل التنوع اللبناني والعيش المشترك، الذي نتمنى أن يعمم على كل المناطق اللبنانية».